

ملخص تنفيذي

قدره ٥,٥٪ خلال العام السابق. بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو أقل قدره ٣,١٪ في ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣,٨٪ خلال العام المالي السابق. وفي الوقت نفسه، فقد حقق الإتفاق الاستثماري معدل نمو ملحوظ قدره ٨٪ مقارنة بتراجع قدره ٢,١٪ خلال ٢٠١١/٢٠١٠.

بذلك يكون التحسن الملحوظ في كل من الاستهلاك والإنتاج الإستثماري قد عوضا الأثر السلبي الناتج عن زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات خلال عام الدراسة. حيث سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعاً بنحو ١٠,٨٪ خلال ٢٠١٢/٢٠١١ (مقارنة بارتفاع أقل قدره ٨,٤٪ خلال العام المالي السابق)، بينما سجلت الصادرات تراجعاً طفيفاً قدره ٢,٣٪ خلال فترة الدراسة (مقارنة بارتفاع قدره ١,٢٪ خلال العام المالي السابق). وجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (بالأسعار الثابتة) قد سجل نحو ٩١٣,٨ مليار جنيه (١٥٤٢,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٨٩٣,٩ مليار جنيه (بالأسعار الثابتة) (١٣٧١,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال العام المالي السابق.

أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج^١ فقد ارتفع ليسجل ٢,٢٪ خلال ٢٠١٢/٢٠١١ وجدير بالذكر أنه وفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي نمو معظم القطاعات ولكن بمعدلات متفاوتة، أهمها قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقي ٢,٩٪، و يبلغ نسبته حوالي ١٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، التشييد والبناء (معدل نمو حقيقي ٣,٣٪، و يبلغ نسبته حوالي ٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقي ٥,٢٪، ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وقناة السويس (معدل نمو حقيقي ٣,٩٪، ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الأنشطة العقارية (معدل نمو حقيقي ٣,٢٪، ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ومن ناحية أخرى، فقد ساهم الأداء الضعيف لبعض القطاعات الحيوية -التي كانت تدفع بمعدلات النمو- في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي خلال عام الدراسة وعلى رأسها الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٠,٧٪، و ١٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والسياحة (معدل نمو حقيقي ٢,٣٪، و ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي خلال العام المالي.

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠	
٢,٢%	١,٩%	إجمالي الناتج المحلي
٠,٨%	٠,٦%	إجمالي القطاع السئلي:
٠,٤%	٠,٤%	الزراعة والغابات و الصيد
٠,١%	٠,١%	البتترول
٠,١-	٠,١-	الغاز الطبيعي
٠,١%	٠,٢-	الصناعات التحويلية
٠,٢%	٠,٢%	التشييد والبناء
١,٠%	٠,٨%	إجمالي الخدمات الإنتاجية:
٠,١%	٠,١%	النقل والتخزين
٠,٢%	٠,٣%	الإتصالات
٠,٢%	٠,٢%	تجارة الجملة و التجزئة
٠,١%	٠,١%	الوساطة المالية و الأنشطة المساعدة
٠,١%	٠,٢-	المطاعم والفنادق
٠,٥%	٠,٥%	إجمالي الخدمات الإجتماعية

تأنيب المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية لموازنة العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠,٨٪، ليبلغ ١٦٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٤,٥

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

٢ شمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزميتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الاقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلي والعالمي قد أثرت على أداء الاقتصاد المصري، وحدثت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

- شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحسناً نسبياً خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٢٪ مقارنة بـ ١,٨٪ خلال العام المالي السابق. ويمكن تفسير ذلك التطور في ضوء التحسن التدريجي لأداء معظم القطاعات، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس (وهو الأثر الناتج عن تدني معدلات الأداء في الفترة المرجعية) والذي بدأ في الربع الثالث من العام المالي السابق.

- ارتفع عجز الموازنة الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي إلى ٤,٥٪ خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١ ليلج ٨٠,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٥٨,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- ارتفعت نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة لتصل إلى ٦٩,٧٪ من الناتج المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ لتسجل ١٢٣٨,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠١٩,٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر من العام الماضي.

- ارتفع رصيد الدين الخارجي بنسبة ٢,١٪، ليلج ٣٤,٧ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ (ما يعادل ١١,٩٪ من الناتج المحلي) مقابل ٣٤ مليار دولار (ما يعادل ١٣,١٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر من العام السابق.

- ارتفع معدل النمو السنوي للسبوتة المحلية في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ بشكل كبير ليحقق ٩,٨٪ مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٨,٩٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٢، ومقارنة بـ ٨٪ المحقق في نهاية سبتمبر ٢٠١١. (جدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر أكتوبر ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه).

- إنخفض معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ ليسجل ٤,٣٪ مقارنة بـ ٦,٧٪ خلال الشهر السابق. كما إنخفض معدل التضخم الأساسي خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مسجلاً ٤,٢٪ مقارنة بـ ٤,٦٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢.

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض ليلية واحدة دون تغير عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪.

- حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١ عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٥ مليار دولار، مقارنة بعجز أعلى قدره ٢,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء انخفاض العجز الجارى (مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ في تحويلات العاملين في الخارج وتراجع المدفوعات عن الواردات)، مما عادل نسبياً أثر تراجع صافي تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي للدخل.

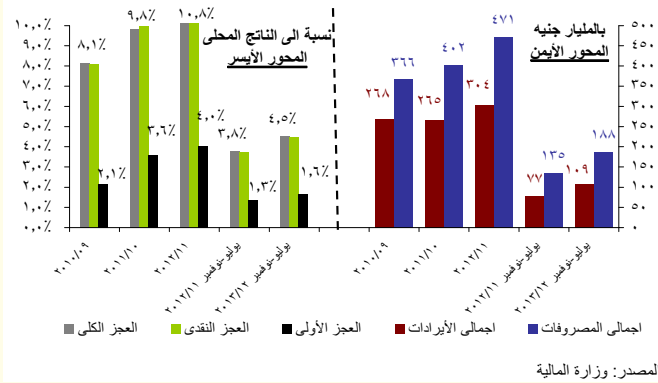
أولاً: معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي

استمر الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مسجلاً معدل نمو قدره ٣,٣٪ (مقارنة بـ ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي تباطؤ نسبياً إذا ما قورن بأداء الفترة السابقة (يناير- مارس من نفس العام المالي) والتي بلغت ٥,٢٪. بذلك، يكون معدل نمو الحقيقي للاقتصاد المصري قد بلغ نحو ٢,٢٪ خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١,٨٪ خلال العام المالي السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية للناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)، يتضح أن الإنفاق الاستهلاكي- والذي يشكل ٨٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي ويسهم بحوالي ٤,٧٪ في معدل النمو- يعتبر المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال العام المالي محل الدراسة. حيث شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعاً في معدل النمو ليلج نحو ٥,٩٪، مقارنة بمعدل نمو

هذا وقد انخفض كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١،٠٪، و ١،٠٪ ليسجلا ٣٠،٨ مليار جنيه و ٣٥،٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣١،٤ مليار جنيه و ٣٩،٩ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير الانخفاض في باب المصروفات الأخرى نتيجة لانخفاض بند المصروفات الأخرى الإجمالية بـ ١،٠٪ ليسجل ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٤،٤ مليار جنيه خلال العام السابق. بينما يرجع الانخفاض في شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لانخفاض الأصول الثابتة بـ ١٢،٩٪ لتصل إلى ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣٣،٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

مؤشرات الأداء المالي



المصدر: وزارة المالية

كما تشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو- نوفمبر من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٤،٥٪، ليبلغ ٨٠،٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٥٨،٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أن الإيرادات كانت قد ارتفعت نسبياً خلال فترة الدراسة بنسبة أكبر من المصروفات العامة. وفيما يخص نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي فقد ارتفع ليسجل ١،٦ نقطة مئوية خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١،٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ٤٠،٣٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى نحو ١٠٨،٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٧،٤ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ٤٦،١٪، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بـ ٢٦،٧٪ خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الارتفاع الملحوظ في كل من الضريبة على الدخل، والضرائب على الممتلكات، واللذان قد ارتفعا بـ ٨١،٠٪ و ٣٩،٧٪ ليحققا ٣٠،٥ مليار جنيه و ٦،٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٦،٨ مليار جنيه ونحو ٤،٨ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١. كما ارتفعت الضرائب على السلع والخدمات بشكل ملحوظ بنحو ٣٠،٩٪ لتسجل ٣٥،٤ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ٢٧،١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة في الحصيلة من ضريبة الدخل يرجع في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخل من التوظيف" بـ ٢١٪ لتسجل نحو ٧،٤ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ٦،١ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى ارتفاع المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال نتيجة؛ أولاً زيادة الضرائب من هيئة البترول والشريك الاجنبي بـ ٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة بسبب تسويات هيئة البترول مع وزارة المالية، ثانياً نتيجة الارتفاع المحقق في الضرائب من الشركات والضرائب من قناة السويس بـ ١٧،٣٪ جنيه و ١٥،٦٪ لتسجلا ٥،٩ مليار جنيه و ٥،٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٥ مليار جنيه و ٤،٥ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً ملحوظاً، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء ارتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٤٢،٤٪ لتتحقق نحو ٥،٤ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٣،٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى نحو آخر، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٢٦،٧٪ خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لارتفاع باب الإيرادات الأخرى بـ ٧٠،٩٪ لتسجل ٢٩،٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١٧،٣ مليار جنيه. ويمكن تفسير الارتفاع المحقق في باب الإيرادات الأخرى في ضوء الارتفاع في عوائد الملكية، وارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ ٦٤،٤٪ و ٢٧٪ ليسجلا ١٨،٥ مليار جنيه و ٥،٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١١،٣ مليار جنيه، و ٤،٣ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع بند إيرادات متنوعة ليسجل ٥،٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١،٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ ارتفاعاً قدره ٣٨،٨٪ لتصل إلى ١٨٧،٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٣٥،٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة

مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لارتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة في الإيرادات العامة. وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة في المصروفات تأتي نتيجة لارتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، ارتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ ٥٠،٣٪. ثانياً، ارتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بـ ١٠،١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦،٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بـ ٥،٣ مليار جنيه لتصل ٢٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثاً، ارتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ ٢٧،٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥،٥ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الإجتماعي وزيادة المساهمات في صناديق المعاشات بـ ٢،٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي قد ارتفعت لتصل إلى ٤ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣،٦ نقطة مئوية خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٤،٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٠٣،٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٦٥،٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣١،٤٪، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغ قدرها ٨٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتي قد ارتفعت بـ ٣٨،٥٪ لتتحقق ١٣،١ مليار جنيه مقارنة بـ ٩،٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في الضرائب على السلع والخدمات بـ ١١،٢٪ لتسجل ٨٤،٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٧٦،١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب ارتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٤٧،٦٪ لتتحقق نحو ٩،٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٦،٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفي نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) و الضرائب الأخرى بـ ٦،٧٪ و ١٩،١٪ ليسجلا ١٤،٨ مليار جنيه و ٣،٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٣،٩ مليار جنيه و ٣،١ مليار جنيه على التوالي خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلة من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخل من التوظيف" بـ ١٩،٥٪ لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٣،٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى ارتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ ٨،٣٪ لتسجل ١١،٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٠،٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٣١،٤٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لارتفاع معظم أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصة الارتفاع الكبير في المنح لتسجل نحو ١٠،١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢،٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك في ضوء الزيادة الملحوظة في المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحتين بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما من دولتي قطر والمملكة العربية السعودية). بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ ٣٥،٩٪ لتتحقق ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ٤١،٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ ٢،٤٪ لتسجل نحو ١٧،٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٧،١ مليار جنيه خلال العام السابق، مما فاق أثر الانخفاض في باقي البنود الأخرى من بنود باب الإيرادات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً قدره ١٧،٢٪ لتصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠١،٩ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وباب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٧،٦٪ لتصل إلى ١٢٢،٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٦،٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك في ضوء الزيادة في المكافآت وحوافز الإثابة بنحو ١٧،٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢،٧ مليار جنيه.

كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل حوالى ٢٢،٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ ٢٢،٢٪ لتسجل حوالى ١٠٤،٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٥،١ مليار جنيه خلال العام السابق، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة الزيادة في فوائد أذون الخزانة بنحو ١٠،١ مليار جنيه لتسجل ٣٦،٦ مليار جنيه والفوائد على سندات الخزانة بنحو ٥،٣ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥ مليار جنيه. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية (والذي يمثل حوالى ٣١،٩٪ من إجمالي المصروفات) ارتفاعاً بـ ٢٢،٢٪ ليصل إلى ١٥٠،٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢٣ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة في باب الدعم في ضوء الزيادة في دعم المواد البترولية بنحو ٢٧،٩ مليار جنيه ومعاش الضمان الإجتماعي بنحو ٥،٥ مليار جنيه والمساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٢،٨ مليار جنيه.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لأجل أذون وسندات الخزانة في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ١,٥ سنة مقارنة بـ ١,٣ في سبتمبر ٢٠١١، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليصل إلى ١٣,٨٥٪ مقارنة بـ ١١,٩١٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١١.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي تحسن نسبي في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢، فبينما ارتفع رصيد الدين الخارجي بحوالي ٢,١٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ٣٤,٧ مليار دولار مقارنة بـ ٣٤ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١١، فقد إنخفضت نسبته للناتج المحلي إلى ١١,٩٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٣,١٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١١. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد انخفض بنسبة ٢,٤٪ مسجلاً ٢٥,٤ مليار دولار (٧٣,٢٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٢٦ مليار دولار (٧٦,٧٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في سبتمبر ٢٠١١.

رابعاً- التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر أكتوبر ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفع معدل النمو الشهري للسيولة المحلية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ بشكل طفيف ليسجل معدل نمو قدره ٠,٨٪ ليصل إلى ١١٢٤,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ ١١١٥,٣ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٢. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد ارتفع معدل نمو السيولة المحلية بشكل كبير في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ٩,٨٪ مقابل ٨,٩٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٢ ومقارنة بـ ٨٪ المحقق في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١. ويمكن تفسير ذلك كمحصلة لعدة عوامل، فعلى جانب الأصول فقد استمر معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية في التراجع بحوالي ٣٣,٤٪ مقارنة بنفس الشهر في العام السابق محققاً ١٥٠ مليار جنيه، في حين حقق معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ارتفاعاً بنسبة ٣١,٥٪ مقارنة بمعدل نمو قدره ٤١,٣٪ خلال الشهر السابق. ومن ناحية أخرى، فعلى جانب الالتزامات، فقد حقق معدل النمو السنوي للنقود ارتفاعاً قدره ١١,٤٪ ليسجل ٢٨٢,٩ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢، مقارنة بارتفاع قدره ٩,١٪ في نهاية الشهر السابق. في حين ارتفع معدل النمو السنوي لأشياء النقود خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٩,٢٪ محققاً ٨٤١,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ ٨,٨٪ خلال الشهر السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي انكماشاً سنوياً قدره ٢٣,٤٪ ليلعب حوالي ١٥٠ مليار جنيه في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢، ومقارنه بانخفاض أقل قدره ٢٧,٨٪ في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات منذ بداية عام ٢٠١١. استمر صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي في التراجع، والذي بدأ مع اندلاع الاضطرابات السياسية، حيث بلغت نسبة التراجع السنوي ٤٦,٨٪ خلال العام المنتهي في سبتمبر ٢٠١٢ - وجدير بالذكر أنه كان قد سجل أعلى نسبة إنخفاض له منذ يوليو ٢٠٠٢ وقدرها ٥٥,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢ - ليلعب بذلك ٧٠,٢ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى انخفاضاً بنسبة ١٤,٥٪ خلال السنة المنتهية في سبتمبر ٢٠١٢ ليصل إلى ٧٩,٧ مليار جنيه، مقارنة بانخفاض أعلى قدره ٢١,٢٪ خلال الشهر السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية نمواً بلغ ٢١,٩٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ٩٧٤,٤ مليار جنيه، مقارنة بنمو قدره ٢٣٪ خلال الشهر السابق و٢٥,٧٪ خلال سبتمبر ٢٠١١، وذلك في ضوء تحقيق صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣١,٥٪، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٣٢,٧٪ خلال الشهر السابق (وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد حقق أعلى نسبة ارتفاع له وقدرها ٤٥,٣٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢). وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية قد ساهم بحوالي ١٥٢٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ مسجلاً ٦٣٤ مليار جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للانتمان الممنوح للقطاع الخاص في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢ بـ ٧,٢٪ ليصل بذلك إلى ٤٥٦,٤ مليار جنيه مقارنة بمعدل نمو قدره ٦,٧٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بارتفاع قدره ١,٣٪ المحقق في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١، وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال الإثنى عشر شهراً الماضية قدره ٥٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للانتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٢٠,٢٪ في نهاية شهر الدراسة محققاً ٤١,٩ مليار جنيه، في حين انخفض بشكل طفيف إذا ما قورن بـ ٢١,٧٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٢.

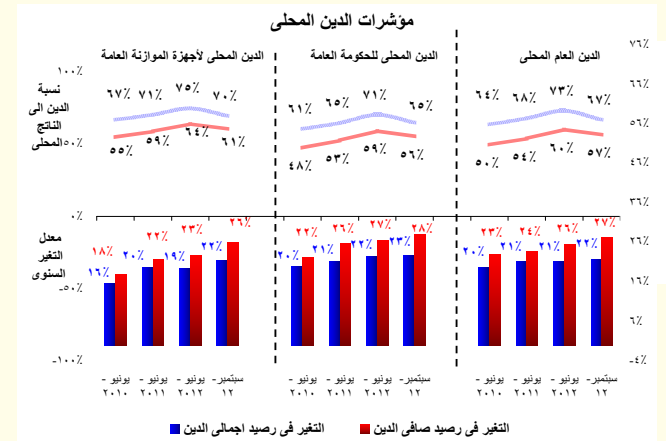
تراجع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٥ مليار دولار في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٢، وهو ما يمثل نسبة انخفاض قدرها ٥,٨٪، مقارنة برصيد بلغ ٣٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٠، وهي أعلى قيمة له. وجدير بالذكر

قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تسيب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تسيب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تسيب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التسيب الجديد.

الإنفاق في كافة أبواب المصروفات. وعلى رأسها، الإرتفاع في باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذي يمثل حوالي ٢٨,٤٪ من إجمالي المصروفات و ٤٩,٢٪ من إجمالي الإيرادات) إرتفاعاً بـ ١٠,٥٦٪ ليصل إلى ٥٣,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر من العام السابق. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل حوالي ٢٧,٤٪ من إجمالي المصروفات و ٤٧,٥٪ من إجمالي الإيرادات) خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١٣ بـ ٣٦,٤٪ لتسجل حوالي ٥١,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت فاتورة الأجر وتعويضات العاملين بنسبة ٢٢,١٪ لتصل إلى ٥٤,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٤,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٢.

ثالثاً- الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية^٣ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي^٤.



وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٦٩,٧٪ ليسجل ١٢٣٨,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠١٩,٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ (٦٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٠٧٨ مليار جنيه (٦٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٨٥٦,٧ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ (٥٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤١٧ مليار جنيه و ٢٩٦,٦ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٣٥٠ مليار جنيه و ٢٢١,٣ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ وذلك نتيجة زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ١١٥٦,٤ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ (٦٥٪ من الناتج المحلي) مقابل ٩٤١,٣ مليار جنيه (٦١٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١١. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٩٨٧,٩ مليار جنيه (٥٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٧٧١,٨ مليار جنيه (٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية سبتمبر ٢٠١١. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ٩,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٨٨,٩ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ١١٩٠,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ (٦٧٪ من الناتج المحلي) مقابل ٩٧٦,٦ مليار جنيه (٦٣,٣٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١١. وبلغ صافي الدين العام المحلي ١٠٠٦,٧ مليار جنيه (٥٦,٦٪ من الناتج المحلي) مقابل ٧٩٠,٩ مليار جنيه (٥١,٣٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١١. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٢١٥ مليار جنيه ليصل إلى ١١٥٦,٤ مليار جنيه، بينما انخفض رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ١,٣ مليار جنيه ليصل إلى ٩٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ بحوالي ٤٦,٢٪ لتصل إلى حوالي ٥٣,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٦,٩ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

٣ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٤ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، و وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

أن هذا الرصيد كان قد سجل ٢٦,٦ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. كما تجدر الإشارة إلى أن شهر نوفمبر قد شهد إنخفاضا شهريا بنحو ٠,٥ مليار دولار في رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إتساع العجز التجاري وإستمرار تراجع الدخل من السياحة والإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لتجدد التوتر على الساحة السياسية.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل نمو جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق ٧,٤٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٦,٥٪ في نهاية الشهر السابق ليسجل ١٠,٥٠,٥ مليار جنيه، ومقارنة بـ ٥,٩٪ خلال سبتمبر ٢٠١١. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٨,٩٪. ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٦,٢٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٦,١٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بارتفاع قدره ٢,٥٪ فقط خلال سبتمبر ٢٠١١ ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٠,٨ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومي قد سجل ٧,٤٪ ليبلغ ٤٧٣,٤ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢. في حين استمر معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع الحكومي في الانخفاض مسجلا انخفاضا قدره ٧,٩٪ ليبلغ ٣٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢. وبناء على ما سبق، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٥,٤٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤٤,٦٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وقد سجلت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضا كبيرا على أساس سنوي لتبلغ نحو ٥٨,٤٪ خلال سبتمبر ٢٠١٢ مقابل ٦٢,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وعلى نحو آخر، فقد إنخفض معدل التضخم الشهري ليسجل -١,٣٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مقارنة بارتفاع قدره ٠,٨٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بارتفاع قدره ١٪ خلال شهر نوفمبر من العام السابق. وذلك في ضوء إستمرار تراجع معدل التضخم الشهري لمجموعة "الطعام والشراب" ليسجل -٢,٧٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ -٠,٩٪ خلال الشهر السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد إنخفض معدل التضخم السنوي الأساسي خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ ليسجل ٤,٢٪ مقارنة بـ ٤,٦٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إنخفض المعدل السنوي ليسجل ٤٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٤,٥٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٦٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١١. كما إنخفض معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين ليسجل -١,٩٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ مقارنة بارتفاع قدره ٣,٤٪ خلال الشهر السابق.

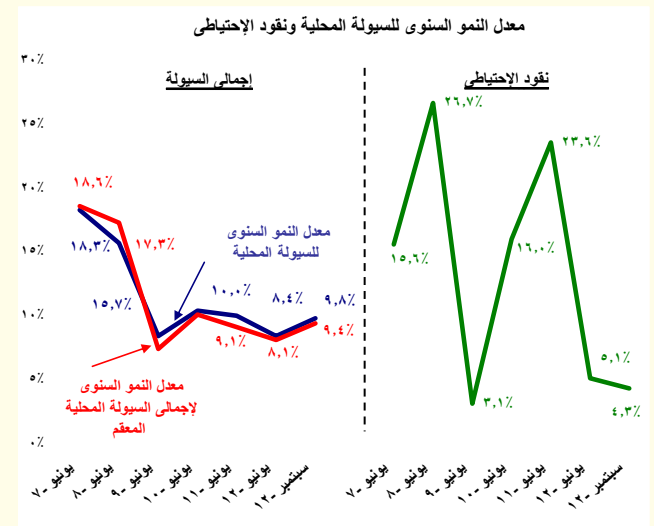
وجدير بالذكر أن البيانات التفصيلية لشهر أكتوبر ٢٠١٢ غير متاحة حتى تاريخه. وفيما يخص معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ فقد ارتفع معدل التضخم الشهري ليسجل ٤,٥٪ مقارنة بـ ٢,٣٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٢. ويرجع الارتفاع المحقق في معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي بشكل ملحوظ لمجموعة " الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك ليسجل ١٠,١٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ١,٢٪ خلال الشهر السابق.

كما ارتفع معدل التضخم السنوي لمجموعة "الصناعات التحويلية" ولكن بشكل طفيف ليسجل ٠,٦٪ مقارنة بـ ٠,٥٪ خلال الشهر السابق مما عادل أثر إنخفاض معدل التضخم السنوي لمجموعة التعدين وإستغلال المحاجر والذي سجل ١,٧٪ مقارنة بارتفاع قدره ٥,٤٥٪ خلال الشهر السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪. وقد أوضحت لجنة السياسة النقدية أن هذا القرار جاء في ضوء " وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ في نمو الاقتصاد المحلي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية". فعلى الرغم من أن تراجع معدل نمو الاقتصاد في غضون مرحلة التحول السياسي التي تمر بها البلاد قد أدى بطبيعة الحال إلى انحسار الضغوط التضخمية من ناحية الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية مازالت موجودة من ناحية العرض والمتمثلة في احتمالية عودة الاختناقات في الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجي

تشير بيانات القطاع الخارجي الخاصة بالفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١٣ - المنشورة من قبل البنك المركزي- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٥ مليار دولار، محققاً بذلك إنخفاض قدره ٧٨٪ عن العجز الكلي المحقق خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٢ والذي بلغ قدره ٢,٤ مليار دولار. ويأتى إنخفاض العجز الكلي المحقق خلال فترة الدراسة كمحصلة لإنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية بـ ٨٧٪ (نتيجة للارتفاع الملحوظ في تحويلات العاملين بالخارج وتراجع المدفوعات عن الواردات)؛ مما عادل نسبياً أثر تراجع صافي تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي للداخل. هذا وقد استقر بند "السو والخطأ" بشكل نسبي محققاً صافي تدفقات للخارج بنحو ٠,٧ مليار دولار للعام الثاني على التوالي.



وفيما يخص معدلات الدولار، فقد إنخفضت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ نسبياً عند ١٦,٧٪ مقارنة بـ ١٦,٨٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٧,٣٪ خلال سبتمبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، فقد إنخفضت معدلات الدولار في الودائع خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ لتسجل ٢٣,٣٪ مقارنة بـ ٢٣,٦٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٢٣,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار

إنخفض معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ ليسجل نحو ٤,٣٪ مقارنة بـ ٦,٧٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٩,١٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١١. [وفيما يخص معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية، فقد إنخفض أيضاً ليسجل ٤,١٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٧٪ خلال أكتوبر ٢٠١١، ومقارنة بـ ١٠٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١١]. ويأتى هذا الإنخفاض كمحصلة لإنخفاض معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات ذات الأوزان المرتفعة وعلى رأسها مجموعات "الطعام والشراب"، و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"الملابس والأحذية"، و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة".

وتشير البيانات التفصيلية إلى تراجع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية ضمن مجموعة "الطعام والشراب" مقارنة بالشهر السابق، خاصة كل من "الخضروات" (١,٧٪) مقارنة بـ ١,٨٪ خلال الشهر السابق، نتيجة لزيادة المعروض من محاصيل العروة النيلية) و" الألبان والجبن والبيض" (٨,١٪) مقارنة بـ ٨,٧٪، نتيجة لزيادة الإنتاج والمعروض من البيض؛ بالإضافة إلى إنخفاض معدل التضخم السنوي لمجموعة "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" (٢,٣٪) مقارنة بـ ٥,٧٪، نتيجة لزيادة المعروض من أسطوانات البوتاجاز).

٧ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفواكه وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١,٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين). وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.

٦ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات

(مليون دولار)

نسبة التغيير	يوليو-سبتمبر	يوليو-سبتمبر	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	
-١٢٪	٦,٨٨٠	٧,٨٢٣	الميزان التجاري
٢,٧٪	٦,٩٤٨	٦,٧٦٥	الصادرات
٤٪	٣,٣٧٣	٣,٢٣٤	بترولى
١٪	٣,٥٧٥	٣,٥٣١	غير بترولى
-٥٪	١٣,٨٢٨	١٤,٥٨٨	الواردات
٥٪	١,٦٩٧	١,٦٢٢	الخدمات (صافي)
٤٪	٥,٦٤٧	٥,٤١١	المتحصلات
٤٪	٣,٩٥٠	٣,٧٩٠	المدفوعات
٨٪	١٧,٤٩٩	١٦,٢٠٢	المتحصلات الجارية
-٣٪	١٧,٧٧٨	١٨,٣٧٧	المدفوعات الجارية
-٨٧٪	٢٧٩	٢,١٧٥	الميزان الجارى
-١٢٪	٤٤٤	٥٠٢	ميزان المعاملات الرأسمالية
٨٨٪	٣٩	٢١	الحساب الرأسمالى
-٨٪	٤٨٣	٥٢٣	الحساب المالى
-٧٥٪	١٠٨	٤٤٠	تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)
-٨١٪	٣٢٧	١,٧٣٠	صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر
-٧٨٪	٥١٩	٢,٣٥٦	الميزان الكلى

لتتحقق ٤٠ مليون دولار مقارنة بـ ١٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ ٨٪ لتتحقق ١٧,٥ مليار دولار، فى حين انخفضت المدفوعات الجارية بـ ٣,٣٪ لتتحقق ١٧,٨ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٨,٤٪ مقارنة بنحو ٨٨,٢٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره الانخفاض الملحوظ فى عجز الميزان الجارى بحوالى ٨٧٪ ليصل إلى ٢٧٩ مليون دولار خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بعجز قدره ٢,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

ومن ناحية أخرى فقد انخفض صافى تدفقات الميزان الرأسمالى والمالى للداخل خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ لتتحقق نحو ٠,٤ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٠,٥ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك نتيجة تحقيق الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر صافى تدفقات للخارج بقيمة ٠,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة (٠,١٪ من الناتج المحلى) فى مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة أعلى بنحو ١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (٠,٧٪ من الناتج المحلى). وذلك كمحصلة لإنخفاض صافى مبيعات الأجانب لأذون الخزانة والسندات المصرية لتتحقق حوالى ٢٧٦ مليون دولار فقط خلال فترة الدراسة مقابل ١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن صافى تدفقات الإستثمار المباشر إلى مصر سجل تدفق للداخل بنحو ٠,١ مليار دولار (٠,٠٤٪ من الناتج المحلى) مقابل ٠,٤ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى) خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١. كما سجلت الإستثمارات الأخرى صافى تدفقات للداخل بقيمة ٠,٧ مليار دولار مقابل ٢ مليار دولار خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١.

وأخيراً، استقر بند السهو والخطأ خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بشكل نسبى محققاً صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٧ مليار دولار للعام الثانى على التوالى.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلى، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ إلى ٨٨٨ نقطة ليصل إلى ٤٨٠٨ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى أكتوبر ٢٠١٢ والذى بلغ ٥٦٩٦ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد شهد رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة انخفاضاً قدره ١,٤٪، محققاً ٣٣٩ مليار جنيه (١,١٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى). مقارنة برصيد بلغ ٣٩٤ مليار دولار خلال الشهر السابق. وقد تكون تلك التطورات السلبية نتيجة لتجدد التوتر على الساحة السياسية.

تراجع عجز الميزان التجارى بـ ١٢٪ ليحقق عجزاً قدره ٦,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل نحو ٧,٨ مليار دولار خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٣٪ لتسجل حوالى ٦,٩ مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع حصيلة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة ٥٪ لتتحقق نحو ١٣,٨ مليار دولار. وبالرجوع إلى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الارتفاع فى الصادرات السلعية إلى زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالى ٤٪ لتصل إلى ٣,٤ مليار دولار، فى حين ارتفعت الصادرات غير البترولية بنحو ١,٢٪ لتصل إلى حوالى ٣,٦ مليار دولار. بينما يأتى الانخفاض فى جملة الواردات السلعية نتيجة لإنخفاض الواردات غير البترولية بنسبة بلغت ٧٪ لتصل إلى نحو ١١ مليار دولار، مما فاق أثر ارتفاع الواردات غير البترولية بنسبة بلغت ١,٥٪ فقط لتصل إلى ٢,٩ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمى، فقد ارتفع الفائض الكلى المحقق خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل نحو ١,٧ مليار دولار (ما يعادل ٠,٦٪ من الناتج المحلى) مقابل ١,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، حيث ارتفعت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ٥,٦ مليار دولار وذلك فى ضوء ارتفاع كل من حصيلة النقل والمتحصلات الحكومية، حيث ارتفعت قيمة الإيرادات من النقل بـ ٨٪ لتصل إلى ٢,٢ مليار دولار وذلك على الرغم من انخفاض عائدات قناة السويس بـ ٥٪ لتتحقق حوالى ١,٣ مليار دولار مقابل ١,٤ مليار دولار فى العام السابق.

كما ارتفعت المتحصلات الحكومية بنحو ٣٣٥٪ لتصل إلى ٨١ مليون دولار، بالإضافة إلى الارتفاع فى المتحصلات الأخرى بنحو ١٣٪ لتصل إلى ٦٣٢ مليون دولار. وقد فاقت الارتفاعات المحققة فى البنود السابق ذكرها الانخفاض الطفيف فى الإيرادات السياحية، والتي إنخفضت بشكل طفيف خلال فترة الدراسة لتتحقق نحو ٢,٦ مليار دولار مقابل ٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالى السياحية قد إنخفض إلى ٣٥,٥ مليون ليلة خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٣٧,٤ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية لتتحقق حوالى ٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق ويرجع ذلك إلى ارتفاع المدفوعات عن النقل والسياحة بـ ٣٩٪ و ١٦٪ على التوالى لتسجل ٤٣٥ مليون دولار و ٧٢٤ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المدفوعات الأخرى بـ ٢٨٪ لتسجل ٩٥١ مليون دولار مقارنة بـ ٧٤٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. بينما انخفضت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال فترة الدراسة بـ ٩٪ لتتحقق ١,٦ مليار دولار. كما انخفضت مدفوعات الحكومة بـ ٣٣٪ لتسجل ٢١٦ مليون دولار.

شهدت التحويلات الخاصة إرتفاعاً ملحوظاً بنسبة ٢١٪ إلى نحو ٤,٩ مليار دولار خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، مما ساعد على الحد من إرتفاع العجز الكلى فى ميزان المدفوعات. وجدير بالذكر أن التحويلات الخاصة احتلت المركز الأول كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبى للبلاد بنسبة ٢٧,٨٪ من جملة الموارد. كما ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة